القراءات القرآنية والتأويل النحوي
(رؤية نقدية تحليلية)

عمر خضر عبد العزيز أحمد
أستاذ النحو والصرف المساعد - قسم اللغة العربية
كلية الآداب، جامعة بيشة، المملكة العربية السعودية

العدد الخامس والعشرون
للعام 1442 هـ / 2021 م
الجزء الثامن

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية 1940/1442

الترقيم الدولي 9050-2356
الترقيم الدولي الإلكتروني X1636-36

جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بين بجرا
القراءات القرآنية والتأويل النحوي (رؤية نقدية تحليلية)

عمرو خضر عبد العزيز أحمد

قسم النحو والصرف المساعد - قسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة بيشة في المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: omerkhidir2@gmail.com

الخصائص

تناولت الدراسة موضوعاً ذا صلة بتوجه الأحكام النحوية، دراسة تطبيقية على القراءات، القرآنية، ومن هنا تتبع أهمية الموضوع؛ لكونه دراسة في ظاهرة تستوجب إعادة النظر في كثير من القواعد النحوية. ويمكن إيجاز مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:

هل يمكن ضبط ظاهرة التأويل النحوي وفق لوائح محددة؟

- ما التعريف الأمثل للتأويل النحوي؟
- هل حوت قواعد النحويين القدماء جميع لغات العرب؟
- هل تعتبر أصول وقواعد النحويين القدماء مُستَمَّات لا يمكن أن تضيف إليها قواعد جديدة من خلال القراءات القرآنية؟

ويهدف هذا البحث إلى استيعاب قواعد نحوية جديدة من خلال القراءات القرآنية.

وفيما يلي أهم النتائج:

- ضبط ظاهرة التأويل النحوي وعدم إطلاق العنان لها حتى لا تذهب ببعض الكلام العربي.
- لم تستوعب قواعد النحويين القدماء كثيراً من لغات العرب.
- يمكن تأسيس قواعد نحوية جديدة معتدمة على قراءات أصيلة.
- إبعاد كل قاعدة نحوية صدرت عن تعصب ديني، لا تعتمد على برهان.
معقولٌ كما هو الحال عند (المعتزلة)، وغيرهم.
- اتباع منهج الوسطية في إصدار وتوجيه الأحكام، بعيدًا عن أهواء
المذاهب الدينية.
وعليه يوصي الباحث بالآتي:
- توجيه الدراسة النحوية نحو القراءات القرآنية وبناء قواعد النحو عليها.
- توجيه البحث النحوي إلى دراسة الشعر العربي واستنباط قواعد جديدة.
- ضرورة تبني المجامع العربية مسألة إعادة النظر في كثير من قواعد النحو.
Quranic readings and grammatical interpretation
(a critical and analytical vision)

Omar Khader Abdel Aziz Ahmed
Department of Grammar and Assistant Grammar - Department of Arabic Language -
College of Arts - University of Bisha in the Kingdom of Saudi Arabia.
Email: omerkhidir2@gmail.com

Abstract

The study deals with the instructions of grammatical rules applied on Quranic readings. The importance of the topic lies in studying a phenomenon that requires a review of many grammatical rules. The research problem can be summarized in the following questions:

- Did the rules of the ancient grammarians contain all the languages of the Arabs?
- Do we consider the origins and rules of the ancient grammarians as postulates to which we cannot add new rules through Quranic readings?

This research aims to assimilate new grammatical rules through Quranic readings.

The followings are the important results:

- Controlling the phenomenon of grammatical interpretation and not unleashing it so that it does not convey some Arabic speech partially.
- The rules of the ancient grammarians did not absorb much of the Arabic languages.
- New grammatical rules can be established based on authentic readings or documented poetic verses.
- Follow the moderate approach in issuing and directing judgments, away from the whims of religious sects.

Accordingly, the researcher recommends the following:
- Directing the grammatical study towards Quranic readings and building grammar rules on them.
- The need for Arab academies to adopt the issue of reconsidering many grammar rules.

Keywords: interpretation - ancient - role - readings - rules - faces
مقدمة البحث

الحمد لله الذي حفظ اللسان العربي المبين، كما حفظ كتابه الحق المبين، وسخّر له في كل فترة وحين من يذود عنه، ويصونه ويستخرج لآلهة للدارسين، والتمفكرين.

إن ظاهرة التأويل النحوي التي انعكست على الكلام العربي مما اهتم به القديمي والمحدثون؛ لما لها من الأثر في توجيه الأحكام، ومصادمة بعض القراءات القرآنية، فلاءعت هذه الدراسة بعنوان (القراءات القرآنية والتأويل النحوي "رؤية نقدية تحليلية")، وأهم الأسباب التي دعت الباحث لاختيار هذا الموضوع إمكانية إضافة قواعد جديدة للنحو العربي من خلال القراءات القرآنية، فالنحويون القدماء قلّدوا قواعدهم وأصلوا لواحقهم على أكثر المشهور من كلام العرب، ولم تستوعب تلك الأصول كل كلام العرب.

وتتبع أهمية هذه الدراسة، كونها تطبيقًا على أهم نص عربي وهو القرآن العظيم، ولما في القراءات القرآنية من وجهة شتى تبعاً لاختلاف لغات العرب.

أمّا مشكلة الدراسة فيمكن حصرها في الأسئلة الآتية:

- ما التعريف المثل للتأويل النحوي؟
- هل حوت قواعد النحوين القدماء جميع لغات العرب؟
- هل يعتبر أصول وقواعد النحوين القدماء مُسلّمات لا يمكن أن نضيف إليها قواعد جديدة من خلال القراءات القرآنية؟
أما الدراسات السابقة، فهي كثيرة تناولت موضوع التأويل النحوي من زوايا متعددة، فهناك دراسات من زاوية القراءات، وأخرى من زاوية التفسير، وغيرهما، ونأخذ منها على سبيل المثال:

- كتاب (التأويل النحوي في القرآن الكريم)، وهو كتاب ضخم، عبارة عن رسالة دكتوراه، للدكتور عبد الفتاح أحمد الحموش.

- التأويل النحوي ودوره في توجيه الأحكام والقواعد نحو وسَرَفَاء.

وذلك هو رسالة دكتوراه للباحث عبد الله هارون النور.

واقتضت طبيعة الدراسة بعد جمع المادة العلمية، اتباع المنهج التحليلي الوصفي؛ فجاء هيكل الدراسة مفصلا على مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة على النحو الآتي:

* المبحث الأول: مفهوم التأويل النحوي ونشأته وأسبابه.

- المطلب الأول: مفهوم التأويل لغة واصطلاحا.

- المطلب الثاني: أهمية التأويل.

- المطلب الثالث: أسباب التأويل

* المبحث الثاني: علاقة القراءات بالقرآن وعلاقة القراءات بالنحو.

- المطلب الأول: تعريف القراءات لغة واصطلاحا.

- المطلب الثاني: شروط القراءات الصحيحة.

- المطلب الثالث: علاقة القراءات القرآنية بالقرآن.

- المطلب الرابع: علاقة القراءات بالنحو العربي.
البحث الثالث: دور القراءات القرآنية في تأسيس قواعد نحوية جديدة، وأثر التأويل النحوي عليها

- المطلب الأول: الكوفيون والتأويل
- المطلب الثاني: البصريون والتأويل
- المطلب الثالث: التأويلات النحوية بعد سببويه

الخاتمة، وفيها أهم النتائج والتوصيات
البحث الأول: مفهوم التأويل النحوي ونشأته وأسبابه

المطلب الأول: مفهوم التأويل لغةً واصطلاحاً:

جدير بنا أولا أن نتعرف على الفرق بين التأويل والتفسير، وهل هما بمعنى واحد أم هناك فرق واضح بينهما؟

لا شك أن علماء المسلمين في القرن الأول والثاني الهجريين قد سبقوا علماء النحو في وضع أسس وقواعد التفسير، فمثلاً نجد ابن عباس رضي الله عنهما كان يفسر القرآن الكريم معتدماً على فهمه من الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، ثم كلام العرب شعراً ونثرًا، وكلمة (التأويل) كانت تدور على ألسنة القدماء من المفسرين، وكانوا يقصدون بها الفهم والتدرير، وكان التفسير والتأويل عندهم بمعنى واحد، وقد ثبت في صحيح البخاري وغيره عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا له وقال: "اللهُمَّ فقهه في الدين وعلّمَه التأويل"؛ فكان ابن عباس يقول: "أنا من الراسخين في العلم الذين يعلمون تأويله"، أي: تفسيره.

فالتأويل والتفسير عند علماء القرن الأول الهجري، كانا يعنيان معنى واحداً؛ قال ابن تيمية: "وأما التأويل في لفظ اللفظ، فله معنى: أحدهما تفسير الكلام وبيان معناه سواء وافق ظاهره أو خالفه، فيكون التأويل والتفسير عند هؤلاء متقارباً أو مرادفاً «2».

______________________________
(1) محمد رشيد علي رضا: تفسير المنار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990م، ج3، ص150.
(2) ابن تيمية: الإكيل في المتشابه والتأويل، القاهرة، 1947م، ص24.
 وإذا رجعنا إلى تفسير الإمام الطبري، فإننا نجد ينسلف كلمة التأويل
بمعنى التفسير، والفهم، والتدر، وذلك استعمالا النحوين بمعنى نفسه;
قال أبو عبيدة: "التأويل: التفسير"(1)

أولا: التأويل لغة:

اشتغل للفظ التأويل على عدة معان متتالية، منها: الرجوع، والعاقبة
والتفسير والتدر، وغيرها، وهو لفظ مشتق من الفعال (آل) يؤول أولا،
وتأويل الكلام: عاقبه، وما يؤول إليه، قال الله تعالى: "هل ينظرون إلا
تأويله"(2)، أي ما يؤول إليه في وقت بعثهم ونشورهم (3) وقال ابن فارس:
والآن يؤول أي رجع، وأول الحكم إلى أهله، أي أرجع ورده إليها (4).

وقال الجوهري: "التأويل: تفسير ما يؤلء إليه الشيء، وقد أوكته
وتؤليله بمعنى"(5)

وقال ابن منظور: "أوَلُ الكلام وتَأْوله: دبره وقترة، وأوَلُه وتَأْوله: فسَرَه"(6)، فالتأويل يعني التدبر والفهم والتقدير والتفسير، وهي معان تأتي
متتالية لبضعة.

(1) أبو عبيدة معمر بن المثنى: مجاز القرآن، د. محمد فؤاد سركين، مكتبة الخانجي، القاهرة،
                                         1381 هـ، ج 1، ص 86
(2) الأعراف: 53
(3) العين: الخليل بن أحمد، د. مهدي المخموزي وإبراهيم السامرائي، دار الهلال طنطا، ط 1
                                          مصر، ج 1، ص 162
(4) ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، د. عبد السلام محمد هارون، دار الفكر بيروت، ط 1
                                          1979 م، ج 1، ص 159
(5) الجوهري إسماعيل بن حماد: ناحية اللغة وصحاح العربية، د. أحمد عبد الغفور، دار العلم
                                          للسلام، ط 4، 1987 م، ج 1، ص 1627
(6) ابن منظور: نسائ العرب، د. صابر، بيروت، ط 2، 2002 م مادة (أول)، ج 11، ص 32
خلاصة القول إن التأويل يدور معناه حول الرجوع والعقابة، والتفسير والتذكير والفهم، وهي المعاني الأولى المستعملة لدى القدماء.

ثانيا: التأويل اصطلاحا:

مارس النحويون القدماء (التأويل) دون أن يظهر لفظ الكلمة في مؤلفاتهم؛ فلو نظرنا في مؤلفات سيبوئه والفراء والأخفش والمبرد والزجاج وغيرها، نجد استعمالا لهذه الكلمة، ويمكن أن نجد استعمال كلمة (التأويل) عند المتأخرین، كأبي حيان الأسدي؛ قال أبو حيان: "التأويل إنما يسوق إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة."

وضع الخليل نظرية العامل والممول، وصار على نهجنا النحويون، لتفسير الظواهر اللغوية تفسيرا منطقيا، بحيث تكون تلك الأساليب والتركيب اللغوية خاضعة لقواعدهم التي وضعوها، واستنبطوها من كلام العرب، غير أنه ظهر في بعض كلام العرب تركيب واسلوب لم تقبل ما وضعه النحويون من قوالب وأصول، عندها لجأ النحويون إلى التأويل لتسنود تلك التركيب المخالفة لقواعدهم.

إذن فالتأويل إنما يلاآ إلى إلإ، إذا كان النص مخالفاً للقاعدة، أو كان فيه كلمة لا عامل لها ظاهراً يمكن نسبة العمل إليه، فالتأويل حينئذ صرف الكلام عن ظاهره إلى ما يحتاج إلى تدبر وتقدير، وقد يكون ذلك عن طريق الحذف، أو الإضافة، أو الإضمار، أو التقدم والتأخير، أو التضمين. (1)

(1) مناهج جامعة المدينة العالمية: أصول النحو، الناشر جامعة المدينة العالمية، ص 135
(2) محمد عبيد: أصول النحو العربي، عالم الكتب، ط 4، 1410 هـ، ص 162
فالتحويون لم يدرسوا مسألة التأويل مباشرةً؛ لأن التأويل - كما ظهر من خلال مؤلفاتهم - لم يتناول بلفظه مع أنهم كانوا يمارسونه ضمناً، ويعد مظارها من مظاهر النظرية النحوية، التي تسعى إلى إدخال كل تراكيب العربية في محيطها. قال محمد عيد: "لست بحث النحاة موضوع التأويل بحثاً مباشرةً في كتب أصول النحو، وربما كان السبب في ذلك أن التأويل لم يتخذ له صورة مستقلة في أذهان الدارسين، كفكرة القياس مثلاً، فقد طبقوا مظاهرة دون أن يربطوا تلك المظاهر بعضها بالبعض الآخر، ويجمعوها تحت عنوان واحد.(1)

قال الآمدي نقلاً عن أبي حامد الغزالي: "التأويل عبارة عن احتمال يعضده دليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي دل عليه الظاهرة")2(، فالتأويل عندنا يكون بمثابة ظاهر الكلام بدليل وقريبة. وقال ابن الجوزي: "التأويل صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجح للاعتراف به"(3).

فمفهوم التأويل بمعناه السابق هو شائع عند الأصوليين والمتكلمين واللغويين.

جمع ابن تيمية ثلاثة مفاهيم للتأويل(4)، فجعل الأول بمعنى ما يؤول إليه الكلام كما ذكره الخليل في معجمه مستدلاً بقوله تعالى: "هل ينظرون إلا

(1) محمد عيد: أصول النحو العربي، ص 169.
(2) الآمدي أبو الحسن: الإحكام في أصول الأحكام، تحت عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي بيروت، ط 1330 هـ، ج 3، ص 244.
(3) ابن الجوزي: الإيضاح لقوانين الاصطلاح في الجدل والمناظرة تحت محمود الدجيم، مكتبةدبولي القاهرة، ط 1995 م، ص 20.
(4) ابن تيمية: مجموع الفتاوى، ج 4، ص 299، تحت عبد الرحمن محمد قاسم، مجمع الملك فهد المدينة المنورة، ط 1995 م.
تأويله(ة)، والمعنى الثاني هو التفسير وبيان المراد من الكلام مستدلاً بتفسير مجاهد(ة) القوله تعالى: "وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنًا به كل من عند رينا(ة)، أما المعنى الثالث فهو مخالفًا ظاهر الكلام وصرف المعنى عنه إلى غيره بدليل، وذلك بحمل النحو على غير معناه الظاهر(ة).\\n\\nويرى كثير من المحدثين أن التأويل هو ما مارسه النحويون القدماء، من تخريجهما النصوص وتآويلها حتى تنقب مع قواعدهم. قال د. أحمد عبد الغفار: "التأويل هو حمل الظواهر اللغوية على غير الظاهر للتوافق بين أساليب اللغة وقواعد النحو"(ة).

وعلى ما سبق نجد النحويين، قد مارسوا التأويل والتخريج، عندما تدعو الحاجة إليه، وهم على صواب في كثير مما فعلوا. قال حسن عباس: "من نهج الحذف والتأويل؟ أجاب عن هذا السيوطي في كتابه (المغني): الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خيراً بدون مبتدأ، أو العكس، أو شرطاً بدون جزاء، أو العكس، أو معطوفاً بدون معطوف عليه، أو معمولاً بدون عامل... "(ة)

(1) الأعراف: 53
(2) مjahad أبو الحجاج: تفسير مجاهد، نح محمد عبد السلام أبو النيل، دار الفكر الإسلامي الحديثة مصر، ط1، 1989، ج1، ص338
(3) آل عمران: 7
(4) ابن تيمية: مجموع الفتاوي، ج4، ص19
(5) أحمد عبد الغفار: ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، دار الرشيد، الرياض، 1400هـ، ص56
(6) حسن عباس: اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص215، دار المعارف، القاهرة
وقد عرف التأويل بعض المعاصرين فقال: "صرف الكلام عن ظاهره إلى وجه خفية تحتاج لتقدير وتدبير، وأن النحاة قد أولاوا الكلام وصرفوه عن ظاهره لكي يوافق قواعدهما النحو وأحكامه" (1)

فالتأويل النحوي مر بمراحل عديدة، فأول ما قد بدأه المفسرون ثم الأصوليون ثم أخذهم عن النحاة فصارت عندهم ظاهرة نحوية لها أحكامها وقواعدها الخاصة عندهم.

وهل أثر في المعرفة، وكتابه هذا عبارة عن رسالة دكتوراه أُجيزت بمرتبة الشرف الأولى تحت عنوان (التأويل النحوي في القرآن الكريم)، فالكاتب ابتكر عنوان الكتاب، لكن مباحثته وفصله موجودة في كتب العلماء القدامى، التي من أهمها كتاب الخصائص، فقد عقد ابن جني في كتابه بابا بعنوان شجاعة العربية) ضمنه ظواهر لغوية مختلفة للأصل النحوي، وهي الحذف والزيادة، والتقديم والتأخير، والحمل على المعنى والتحرير (2)، وهذه المباحث التي ذكرها ابن جني هي من لباب التأويل النحوي. كذلك نجد ابن هشام الأسرازي قد قام في الكلام عن بعضها في كتابه (مغني اللبيب)، كالحذف والتقدير، والضمين (3).

ويحمل بع أن أذكر كلام عبد القاهر الجرجاني الذي جعل من علم النحو قاعدة مهمة للتعبير عن المعاني وفهمها، فقال دامّاً من استغنى عن النحو: "أما زدهم في النحو واحترارهم له، وإصغرهم أمرة، وتهانؤهم

---

(1) محمد عبد: أصول النحو العربي، ص 156
(2) ابن جني: الخصائص، ج 2، ص 36، 341
(3) ابن هشام الأسرازي: مغني الليب، تحقيق يي، دار الأرقام بيروت، ط 1، 1994 م، ج 2، ص 288-274، أ، و 791
القراءات القرآنية والتأويل النحوي (رؤية تقدية تحليلية)

العدد الخامس والعشروى للعام 2021م
الجزء الثامن

لغة، فصيحهم في ذلك أشاع من صنيعهم في الذي تقدم، وأشبه به أن يكون
صدأ عن كتاب الله، وعن معرفة معرفيه، ذلك أنهم لا يجدون بدأ من أن
يعترفوا بالحاجة إليه فيه، إذا كان قد علم أن الألفاظ معلقة على معانيها حتى
يكون الإعراب هو الذي يفتحها(1)

بعض الباحثين في علم اللغة الحديث يرفضون التأويل؛ فهم يرون أن
اللغة ما نطقه المتكلمن من غير تقدير أو حذف، قال عبد الرحمن أيوب: "وكم
يباين التأويل النهج العلمي الصحيح، وطبيعة دراسة اللغة، يبائين أيضا
واعفاها، فواقع اللحظة هو حروفها المنطوقية بالفعل، لا المحوطة في الذهن،
واقع الجملة هو العلاقات بين أجزائها التي تظهر في السياق، لا التي
يفترضها التخيل، فالكلمة التي يلاحظها النحوي ويقدها ليست بكلمة على
الإطلاق، والحركة التي يتصورها في آخرها ليست بحركة أيضا، والنهاة في
هذا كمن يتخيل وجود الطلاب، فيعقد امتحانا، ويعوز كراسات الإجابات,
وأوراق الأسئلة لمجرد هذا الخيال" (2)

هذا النقد الذي طرحه عبد الرحمن أيوب هو نقد تعوفي لا يبني على
برهان يقبله صاحب النهج السليم؛ لأن تأويلات النحويين إنما هي مستنبطة
من كلام العرب ومبنيه على قواعد استقرائية، وأتى بها علماء ذو فضل
وعلم بنوا تأويلاتهم على أرضية صلبة من كلام العرب، ثم إن دراسات عبد
الرحمن أيوب لا تعترف بالأصول النحوية كضرورة تحفظ اللغة العربية من
الضياع.

(1) عبد القادر الجرجاني: دلال الإعجاز في علم المعاني، تج محمود محمد شاكر، مطبعة
المدني القاهرة، ط3، 1992، ص 28
(2) عبد الرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي، القاهرة، 1957، ص 52
المطلب الثاني: أهمية التأويل:

اتفق النحويون على عناصر تركيب الجملة العربية الرئية، من حيث إنها تتألف من المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، وما ينوب عنه. فالأساس أن تذكر عنصر التركيب، وألا تحذف أو تضمر، وأن تأتي وفق ترتيب محدد. فيذكر المبتدأ ثم الخبر، والفعل ثم فاعله أو ما ناب عنه. وهذا هو الترتيب الأصلي للجملة العربية. ومع هذا كله قد يتقدم الخبر على المبتدأ، كما قد يتقدم الفاعل الفعل على رأي الكوفييين (1)، كما قد يحذف من التركيب أو يُضمر أحد عناصر الجملة الرئية. وهذا الحذف والإضمار، أو التقدم والتأخير بين عناصر الجملة يحمل النحويًّ على التأويل والتقدير في تلك الدلالات. ويربطها بمقتضيات المقام لتفسير ذلك التغيير الذي لحق عناصر الجملة، من حذف، أو زيادة، أو تضمين، أو تقدم، أو تأخير، أو حمل على المعنى، أو على الموضع.

وهذا هو التأويل النحوي الذي انبى على استقراء سياق الكلام، وقرائن الأحوال، فنظر في بنية التركيب، من حيث تقديم بعض العناصر أو تأخيرها، كما ينظر في مقام المنكلم، وحاله وغرضه.

ومن المسائل التي عني بها التأويل: الفروق الدلالية المقامية بين الجملة الاسمية والفعلية، فقالوا: إن الجملة الاسمية تدل على الثبوت والاستقرار، بينما تدل الفعلية على الحدث والتغير والحركة، كالفرق بين (زيد قائم)، و(قام زيد)، فدلالة الأولى ثابتة دائمة غير مقترازة زمن، بينما

(1) الأدبيّة أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفييين، تح جودة مبارك ومرتضى عبد التواب، مكتبة النجيفي القاهرة، ط 2002، ص 51
الأخرى متغيرة وموقترنة بزمن مضى؛ قال ابن الأثير: "إنما يعد عن أحد الخطابين إلى الآخر لضرب التأكيد والمباغة"، وبذلك فرق ابن الأثير بين الفعلية والاسمية.

وعليه يأخذ المتكلم ما يناسبه من مقام وغرض، فيعدل عن الفعلية إلى الاسمية إن أراد تقوية المعنى وتأكيده، وله أن يضيف في تركيبه ما يخدم مراده.

مثال لما سبق قول الله تعالى: "ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين"؛ ففي الآية نجذ ادعاء الناس الإيمان كان عن طريق الجملة الفعلية، وفعلها الماضي (آمنا)، ثم نفى ادعاءهم بالجملة اسمية (وما هم بمؤمنين)، ولكل جملة وظيفتها؛ فالجملة الفعلية دلت على الاهتمام بشأن الفعل دون الفاعل منهما بذلك القراء والسامع إلى أن هذا الإيمان المدعى حصل في زمن مضى وغير قابل للاستمرار، أما الجملة الاسمية بعدها فدلت على الاهتمام بشأن الفاعل أكثر؛ حيث تم بها نفي صفة الإيمان بصورة دائمة.

فالقاعدة النحوية بصفة عامة تهتم بوظائف الألفاظ في تركيبها ومحلها وموقعها. بالمقابل نجد القاعدة الصرفية تهتم بالصيغ والأوزان، ثم يأتي دور المؤلّف النحوي متجاوزاً تلك الحدود إلى التعتمد في معاني الألفاظ، ودلاليات التركيب المختلفة، مسوّغًا ذلك التأويل وفق قابلية النحوي.

(1) ابن الأثير نصر الله محمد ضياء الدين: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تج محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة المصرية للطباعة والنشر، بيروت، ط، ١٣٠٠٠، ج، ٢، ص ٣١.

(2) البقرة: ٦.

(3) ابن عاشور محمد الطاهر: تحرير المعنى السديد وتبويض المعنى الجديد من تفسير الكتاب المجيد، مؤسسة التاريخ العربي بيروت، ط، ٢٠٠٠، ج، ١، ص ٢٦١.
فوظيفة التأويل النحوي كشف المعنى الخفي خلف الألفاظ حمالة الأوجه، أو التراكيب المخالفة لقواعد اللغويين من صيغ وقواعد كلمة مستنبطاً من الاستقراء والوصف والتحليل، فتكون النحوياً أمام خيارين، إما أن يُعيد صياغة القاعدة النحوية، وإما أن يؤول التركيب، ليتوافق مع قاعده. لاختارت مثلاً قول الله تعالى: "وتخرج الحي من الميت وتخرج الميت من الحي"(1)، اختالف المفسرون والمؤلّفون في دلالة الحي والميت اختلاف تنوع، فقال بعضهم: يخرج الحيوان من النطفة وهي ميتة - والطير من البيضة، والعكس.(2) وروّي أيضاً: يَخْرُجُ الْمُؤُمُونُ مِنَ الْكَافِرِينَ - كابراهيم من آزراً - والكافرون من المؤمنين، مثل كنان من نوح عليه السلام.(3) وقيل: يَخْرُجُ النبات الغض الطرى من الحب البابس، ويخرج الحب البابس من النبات الطرى.(4) وغيرها من الآراء الكثيرة عن المفسرين واللغويين، وكل دليله، إما من القرآن، أو من الحديث، ثم اعتمد كل واحد منهم على قرائن لغوية وغير لغوية، فجاء اختلافهم تنوعاً لا تعارضًا.
وعلى ما سبق فالناحوي لا يلجأ إلى التأويل إلا إذا كان الكلام مخالفاً للأصل النحوي، أو خارجا عن القاعدة الكلية التي وضعت من الاستقراء.

---

(1) آل عمران: 27.

(2) واحده أبو الحسن النيسابوري: التفسير البسيط، تحت محمد صلال الفوزان، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط 1409، ج 5، ص 161.

(3) أبو عبد الله محمد الرزاز: التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط 32، 1420 هـ، ج 8، ص 191.

(4) أبو محمد البقيعي: تفسير البغوي، تحت عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط 1420 هـ، ج 1، ص 362.
المطلب الثالث: أسباب التأويل:

للتأويل أسباب عديدة، لعل من أشهرها ست مسائل هي: إحداهما:
نظرية العامل، وثانيها: الأوجه الإعرابية، وثالثها: المعنى، ورابعها:
المذاهب الدينية، وخامسها: الاحتجاج للقراءات، وسادسها: الأصل
النحوي.(1)

أولها: نظرية العامل:

وهو من أهم الأسباب التي دعت النحويين إلى التأويل، فحذف بعض
أجزاء الجملة، مثلاً -الذي يكون عاملًا كالفعل وغيره- يؤدي إلى ظهور
معلوم دون عامل، فيأتي دور النحوي فيؤول التركيب ويُقدّر العامل
المحدد، ليتوافق مع أصوله وقواعده.

قال الرماني: "الأصل أول يُبنى عليه ثان، والفرع ثان يُبنى عليه
أول".(2)، ويُقصد بالأولوية هنا أولوية الوضع وأصوله مثل (المجرد,
والمزيد)، فالمجرد أصل، والمزيد فرع، وذكر العكاري: "لأما الفرع والأصل,
فهما في هذه الصناعة غيرهما في صناعة الأقية الفقهية، والأصل هنأ
يراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعاً أولاً، والفرع لفظ يوجد فيه
تلك الحروف مع نوع تغيير، ينضم إليه معنى زائد على الأصل".(3)

(1) د. عبد الفتاح أحمد الحموشي: التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشيد، الرياض،
1980، ص 21
(2) الرماني أبو الحسن: رسالة الحدود، تح إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، ط ٢١، ص
٧٣
(3) أبو البقاء العكاري: مسائل خلافيي في النحو، تح محمد خير الحلاف، دار الشرق العربي،
بيروت، ط ١٩٩٢، ص ٧٤
قال ابن جني عن خلافة بعض الكلام الفصيح لبعض: "إذا أنى رأيت شيئاً من هذا النحو لا ينقدك لك فيما رسمه، ولا يتابعك على ما أوردنه، فأحد أمرين إما أن تكون لم تنتمي النظرة فيه فيفعد بك فكرك عنه، أو لأن هذه اللغة أصول وأوائل قد تخفي عذ وتفقد أسبابها دوننا، أو لأن الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر(1)، فقد بين ابن جني أن الكلام قد يخرج عن الأصول المتبعة لدى النحاة، بسبب قلة التعمق في كلام العرب، أو أن هناك قواعد لم تحصل عليها؛ لذلك لا يمكن لجهد فردي أن يلم بك كل أصول وقواعد العربية لكثرتها وتشعبها.

وأما العامل فهو ما استند عليه أهل اللغة والنحو في التقعيد والتأويل، وهو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب(2). لأن يكون اللفظ مرفعاً، أو منصوباً، أو مجزراً. والعمل أصل في الأفعال، وفرع في الأسماء والحروف، فما وجد من الأسماء والحروف عاملاً، ينبغي أن يسأل عن الموجب لعمله. والعمل من العامل بمنزلة الحكم من الغة(3).

فالأولوية في العمل للأفعال؛ فهي ترفع الفاعل وتنتصب المفعول، ويتعلق بها الجار والمجروم، ولفظ الأسماء والحروف هي فروع عن الأفعال في العمل؛ لذلك يقول المعربون: المصدر العامل عملاً فعله.

(1) ابن جني: الخصائص، ج2، ص166، 1983م.
(2) ابن السراج: اللباب في قواعد اللغة، تح خير الدين شمسي، دار الفكر دمشق، 1983م.
(3) الكفوي أبو البقاء: الكلمات، تح عدنان دويش، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1998م.
(4) ج2، ص216.
والعوامل الثلاثة أنواع:

1- عامل سماعي: وهو الذي عرف من استقراء كلمات العرب، فمثلاً: أحرف الجر تجر الاسم الذي بعدها ولا تنصرف ولا تجزمه، وأحرف الجزء تختص بالجزء، وهكذا.

2- عامل قياسي: كعمل الألفاظ فيما بعدها، مثل قولنا: (غلام زيد)، فاقت ترى أثر الأول في الثاني، فعرف على علّته فقطّ عليه (ضرب زيد)، و(ثوب خز)، فهذا عرف قياساً على ما ثبت من كلام العرب.

3- عامل معنوي: وهو غير ملحوظ، مثل عامل الرفع في المبتدأ، فعلى أرجح الأقوال هو الأبتداء. (1)

نانيا: الألفاظ في الأوجه الإعرابية:

كثيراً ما نجد عدة أوجه إعرابية للتركيب الواحد، فكلٌ يؤول حسب المحل الإعرابي الذي يراه؛ مثال ذلك: (لبس زيد ثوب خز)، بإضافة - بالإضافة ثوب إلى خز - فإن هذا يحتمل لبس الثوب أو لبس الخز الذي يُصنع ليكون لباساً، فهذا خلاف لقالنا: (لبس زيد ثوبا خزا)، فإنه يؤكد لبس ثوب الخز؛ وذكر في هذا النصب، في نحو: ذنوب ماء، وحبيب عسل، أولى من الجر؛ لأن النصب يدل على أن المتكلم أراد أن عنده ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس المذكور، وأما الجر فيحمل أن يكون مراده ذلك، وأن

(1) أبو البقاء العكبي: اللباب في عل البناء والإعراب، تع واعي مختار، دار الفكر دمشق، ط 1، 1995، ص 125.
يكون مراده بيان أن عنده الوعاء الصالح لذلك. وألو هذا أشار الرضيّ:
قال: "الاسم الذي أُقيِّم مقام التمييز، حتى بقي التمييز بسبب قيام ذلك الاسم
مقامه فضلة، كَرَيْدٍ، في مثال: (طَابُ زَيْدٍ نَفْسُهُ)."

قال ابن هشام: "من ذلك كُرِّمَ زَيْدٍ ضِيَفًا، إن قُدرت أن الضيف غير زيد
فهو تمييز محول عن الفاعل، يمنح أن تدخل عليه (من) وإن قَدَر نفسه
احتمال الحال والتمييز، وعند قصد التمييز فالأحسن إدخال (من)، ومن ذلك:
هذا خاتم حديثاً، والأرجح التمييز للسلامة به من جمود الحال.

ثالثاً: المعنى:

الهدف من اللفظ أن يَعْطَى معنى محدد، فإذا كان حمَل اللفظ على
ظاهره يُفسِّد المعنى، فيتأول اللفظ محافظة على سلامة المعنى، وإبّاعادا
للتناقض. مثال ذلك: قول الله تعالى: "إِن رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ من المحسنين"،
فلطف (الرحمة) مؤنث لكنها وُصفت بلفظ مذكر، ويجب فيه المطارقة.

رابعًا: المذهب الدينية:

وإذا حدث التأويل النحوي بسبب مذهب أو الدفاع عن عقيدة، خرج
عن غرضه الرئيس، وصار أقرب إلى الهوى منه إلى التأويل النحوي، كفرق:

(1) أبو الحسن الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت
لبنان، ط.1998، ص.48
(2) رضي الدين الاسترازي: شرح الرضي على الكافية، تحت يوسف حسن، جامعة بنغازي،
ط.1996، ص.65
(3) جمال الدين ابن هشام: مغني الليب عن كتب الأعراب، تح مازن المبارك ومحمد علي
حمد الله، دار الفكر دمشق، ط.6،1985، ج.1، ص.732
(4) الأعراف: 56
القراءات القرآنية والتأويل النحوي (رؤية تقدية تحليلية)

العدد الخامس والعشروى للعام 2021م
الجزء الثامن

المعزولة والجمهورية التي أوقت بعض الآيات، والأحاديث لترتيب مع
معتقداتها؛ مثل ذلك: قوله تعالى: "وجه يؤمن ناضرة إلى ربي ناظرة (1)؛
فنفوا رؤية الله يوم القيامة، فأولوا الآية بالحذف، على تقدير: (إلى رحمة
ربها) (2)، أو فسروا (ناظره) بمنتظرة (3).

خامسا: الاحتجاج للقراءات:

هناك قراءات قرآنية خالفت بعض أصول النحو وقواعدده، فأولوا الآيات
دعاً عن القراءة، وبعض النحاة مالوا إلى تلحين القارئ، أو وصفوا قراءته
بالشذوذ.مثل ذاك قراءة غير أهل الكوفة من السبعة (ابن كثير، ونافع،
وأبو عمرو، وابن عامر): "وجاعل الليل سكننا والشمس والقمر حسبنا (4)
على أن (مجعل) اسم فعل مضف إلى الليل، فينصب (سكننا)، (الشمس
والقمر) بفعلين مضرين، لأن اسم الفاعل إذا كان ماضيا لا يعمل. وخَرْجُهَا
الزمخشري على أن (مجعل) اسم فعل ليس للماضي، بل للاستمرار، وعليه
فكون للمجرور بعده موضع من الإعراب، وهو النصب على المفعول به
على نية الانتفاض (5).

_____________________________________________________
(1) القيامة: 22- 23
(2) أبو هلال العسكري: الفروع اللغوية، تح محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة القاهرة،
ط 1، ص 134
(3) تاج العروس، مادة (نظر)، مجموعة من المحققين، دار الهدية، ج 14، ص 474
(4) الأفعال: 96
(5) الزمخشري: الكشاف عن حقائق غواحم التنزيل، دار الكتب العربي بيروت، ط 2،
1407هـ، ج 2، ص 94- 50
سادسا: الأصل النحوي:

أول النحويين بعض الآيات القرآنية لتصح أصولهم النحوية، ومن ذلك أنه لا يصح تشريغ عامل المفعول المطلق المؤكد لعامله، وما جاء على خلاف ذلك يؤول، ومن ذلك قوله تعالى: "إن نظن إلا ظناً"(1)، ذكر الرضي ان التشريح يصح في جميع معمولات الفعل، وفي المبتدأ والخبر، إلا في المفعول المطلق المؤكد، والمفعول معه فلا يقال: (لا تمش إلا وزيدا)، وعطف النسق، فلا يقال: (قام زيد إلا وعمرُ) (2).

(1) الجاهلي: 32
(2) رضي الدين الاسترابازي: شرح الراضي على الكافية، ص. 325.
المبحث الثاني: علاقة القراءات بالقرآن وعلاقة القراءات بالنحو

المطلب الأول: تعريف القراءات لغة واصطلاحاً:

أولاً: تعريفها لغة: جمع قراءة، وهي مصدر قرأ، يقال: قرأ فلان، يقرأ قراءة، وهي بمعنى الجمع والضم. قال ابن منظور: "قرأه، وقرأته قراءةً" وقراءة، وقرأنا، فهو مقروء، والاقتراء افت uchar ّ من القراءة (1)، ومعنى القرآن معنى الجمع، وسمي قرآنا؛ لأنه يجمع السور في ضمنها، وقال تعالى: "إن علينا جمعه وقرآنا" (2)، أي جمعه وقراءته؛ وقال تعالى: "فإذا قرآناّ فاتباع قرآنا" (3)، أي قراءته. وراق قرآنا: قرآنا جاءت إليه بعضه إلى بعض، ومنه قولهم: ما قرأت هذه الناقة سأقل قط، وما قرأت ترينا قط.

أي: لم يضمن رحمها على ولد وأنشد:

* هجان اللون لم تقرأا جنينا

ومعنى قرآ نا: لفظت به مجموعاً (4)

وذكر ابن الأثير: "تكرر في الحديث ذكر القراءة، والاقتراء، والقراءى، والقرآن، والأصل في هذه اللفظة الجمع، وكل شيء جمعته فقد قرأته..." (5)

(1) ابن منظور: لسان العرب، دار صادر بيروت، ط ٤١٤، ج ١، ص ١٢٩
(2) القيامة: ١٧
(3) القيامة: ١٨
(4) ابن منظور: لسان العرب، ج ١، ص ١٢٨
(5) محمد بن محمد الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، تح مجموعة من المحققين، دار الهداية، ج ١، ص ٣٧١
وذكر الراغب الأصفهاني: "والقراءة ضم الحروف والكلمات بعضها إلى بعض في الترتيل، وليس يقال ذلك لكل جميع؛ لا يقال: قرأت القوم إذا جمعتهم، ويدل على ذلك أنه لا يقال للحرف الواحد إذا تفوّه به قراءة".(1)
والفعل (أقرأ) يدل على تلقين العين ما يوجد في النفس، والمقرئ هو الشخص الذي يتم على يديه ذلك، كما يدل على التبليغ عموما، ومنه فلان يقرئك السلام.(2)

ثانيًا: تعريف القراءات اصطلاحا:

هناك عدد كبير من التعريفات لحد القراءات، وجميعها يرجع إلى معنى واحد، غير أن بعضها يُعد أكثر شمولًا ووضوحًا من الآخر.(3)

ويعتبر تعريف ابن الجزري أكثرها شمولًا وانتشارًا، وهو الأساس لبعض من جاء بعده من العلماء، يقول: "القراءات هو علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معروًا لواقعة . . والمقرئ هو العالم بما رواها مشافهة من شوته: فلو حفظ التيسير ليس له أن يقرأ بما فيها إن لم يشافه من شوته به مسلمًا؛ لأن في القراءات أشياء لا تحكم إلا بالسمع والمشافهة".(4)

(1) الراغب الأصفهاني: المفردات في غريب القرآن، تح صوان عدنان، دار القلم دمشق، 1418 هـ، ص 168.
(2) أبو منصور محمد الأزهري: تهذيب اللغة، تح محمد أبو الفضل، ط، البداية المصرية للتأليف، ص 271.
(3) انظر كتاب إتحاف فضلا البشر ص 3، وكتاب البرهان للزركي ج 1، ص 395.
(4) شمس الدين ابن الجزري: منجد المقرئين ومرشد الطالبين، دار الكتب العلمية، ط 1، 1999 م، ص 9.
وعرفَها شهاب الدين القطانلي: "علم يعرف من اتفاق الناقلين لكتاب الله، واختلافهم في اللغة والإعراب، والحقف والإناث والتحريك والإسكان، والفصل والوصل وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال من حيث السماع".

وعرفَها عبد الفتاح القاضي: "علم يُعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية، وطريق أدائها اتفاقاً وخلافاً مع عزو كل وجه لقائه".

ذُكرها د. محمد سالم بازموول قائلًا: "هو مجموع المسائل المتعلقة بالاختلاف الناقلين لكتاب الله -بارك وتعالى- من جهة اللغة والإعراب، والحقف، والإناث، والفعل، والوصل من حيث النقل".

وعرفَها محمد محمد سالم محسن: "علم بكيفيات أداء كلامات القرآن الكريم من تخفيف وتشديد، واختلاف ألفاظ الوعي في الحروف".

نجد التعرفات السابقة تؤكد على مواضع الاختلاف في القراءات، مما وضحت النقل الصحيح للقراءات المتواترة والاحتداد، كذلك بيئة حقيقة الاختلاف بين القراءات.

(1) شهاب الدين القطانلي: "طائفة الإشارات لفنون القراءات، تح عمر السيد عثمان وعبيد الصبر شاهين، القاهرة 1972م، ج 1، ص 170.
(2) عالم ومقرئ ومحقق، له تصنيف كثيرة، ورئيس قسم القراءات بكلية القراءات بالجامعة الإسلامية بالمنورة.
(3) عبد الفتاح محمد عبد الغني محمد القاضي: البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشاطبية والدرة، دار الكتاب العربي بيروت، ص 7.
(4) د. محمد عمر سالم بازموول: القراءات وأثرها في التفسير والأحكام (رسالة دكتوراه)، ط 1.
(5) د. محمد محمد سالم محسن: القراءات وأثرها في علوم العربية، مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة، ط 1، ص 1984، ج 1، ص 1.
المطلب الثاني: شروط القراءات الصحيحة:

شروط القراءة الصحيحة تتمثل فيما يأتي:

أولاً: توافر القراءة عن النبي صلى الله عليه وسلم، ويقصد بالتواتر، اللغة: التناظر؛ وقال اللحياني: تواترت الإبل والقطا، وكل شيء إذا جاء بعضه في إثر بعض، ويقصد به اصطلاحاً ما رواه جماعة عن جماعة يمتنع تواطؤهم على الكذب، من البداية إلى المنتهى، من غير تعيين عدد على الصحيح.

ثانياً: موافقة رسم أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً: وهذا أصل يعتمد عليه، وهو صورة صادقة لما كتب في عصر النبي صلى الله عليه وسلم، فيكون بالتزامه القرآن متواتراً قراءة وكتابة.

ثالثاً: أن يكون موافقاً لمنهج اللغة العربية: ويقصد بذلك أن تكون القراءة الصحيحة حكماً على صحة اللغة، وليس العكس؛ فالقرآن الكريم بفصاحة وجودته هو الحاكم على اللغة وعلى أقوال المُعرَّبين، وهو الحجة لهم في أصولهم وقواعدهم.

والقراءات القرآنية متعددة الأوجه، بدليل قوله صلى الله عليه وسلم: "أقرن قرينة على حرف فراجعته، فلم أزل استزيد، ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف".

(1) ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط.2, ص ٤١٤، ص ٥، ص ٢٧٥.
(2) أحمد محمد الدمياطي المشهور بالبناب: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، نج أنس مهارة، دار الكتب العلمية لبنان، ط ٣، ص ٢٠٠، ص ١، ص ٨.
(3) محمد أبو زهرة: المعجزة الكبرى للقرآن، دار الفكر العربي، ص ٧، ص ٢٧.
(4) ابن حجر السقلماني: فتح الباري شرح صحيح البخاري، نج محب الدين الخطيب، دار الربيان للتراث القاهرة، ج ٧، ص ٣٣.
المطلب الثالث: علاقة القراءات القرآنية بالقرآن:

بين الزركشي أنهما حقيقة من حقائق القرآن، قـ: "القرآن والقراءات
حقيقة من حقائق القرآن؛ فالقرآن الكريم: هو الوحي النزلعلى محمد صلى الله
عليه وسلم، للبيان والإعاقة، والقراءات القرآنية هي: اختلاف ألفاظ الوحي
المذكور في كتابة الحروف أو كيفيتها؛ من تخفيف وتثقيف، وغيرهما. . . أن
القراءات السبع متواترة عند الجمهور، ولا عبرة بإنكار المبرد قراءة
حمزة" والأحجار، و" المصرى" (1)

أوجه الخلاف في القراءات:

وهي سبعة كما وضحها ابن قتيبة:

الوجه الأول: الاختلاف في إعراب الكلمة أو في حركة بنائها بما
يغير معناها ولا يزيدها عن صورتها، مثل قوله تعالى: "هؤلاء بناني هن أجله
لكم" (2)، قرئت (أظهر لكم).

الوجه الثاني: الاختلاف في إعراب الكلمة أو في حركة بنائها بما يغير
معناها؛ مثل قوله تعالى: "ربنا باعد بين أسفارنا" (3)، قرئت (ربنا باعد بين
أسفارنا).

---

(1) الزركشي: البرهان في علوم القرآن، تج محمد أبو الفضل إبراهيم، ط، 1، 1957م، دار
إحياء الكتب العربية عيسى البابي المحلي، ج، ص 318
(2) هود: 78
(3) سبأ: 19
الوجه الثالث: أن يكون الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها بما يغير معناها، مثل قوله تعالى: "واعظر إلى العظام كيف ننشزها" (1)، قرئت (نشرها)

الوجه الرابع: أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يغير صورتها في الكتاب، ولا يغير معناها، مثل قوله تعالى: "إن كانت إلا صحة" (2)، قرئت (زقية)

الوجه الخامس: أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يزيل صورتها ومعناها، مثل قوله تعالى: "وطلح منضود" (3)، قرئت في موضع (وطلع منضود)

الوجه السادس: أن يكون الاختلاف في التدقيق والتأخير، مثل قوله تعالى: "وجاءت سكرة الموت بالحق" (4)، قرئت في موضع (وجاءت سكرة الحق بالموت)

الوجه السابع: أن يكون الاختلاف بالزيادة والنقصان، مثل قوله تعالى:

"وأما عملت أيديهم" (5)، قرئت في موضع (وما عملته أيديهم) (6)

1. البقرة: 259
2. البقرة: 39
3. الواقعة: 29
4. ق: 16
5. س: 35
6. ابن قتيبة: الدينورى: تأويل مشكل القرآن، تح إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت، ص 31-32
من فوائد تعدد القراءات(1):

1- المحافظة على العربية الفصحى كتابة ونطقاً.
2- الاحتفاظ بلهجات القيائل العربية، من همزة وتسهيل، وفتح، وإملاء، وغيرها.
3- التسهيل والتعريف ورفع الحرج عن الأمة.

(1) حمدي سلطان العدوى: القراءات الشاذة دراسة صوتية دلالية، دار الصحابة للتراث، طنطا، 2006.
المطلب الرابع: علاقة القراءات بالنحو العربي:

القراءات أحد مصادر القاعدة النحوية، وجاء بعضها مخالفًا لقواعد النحوين، السبيعي منها والشاذ؛ لذلك أكثر النحوين من التسويق، إما لإبعادها عن الضعف، والشدود، وإما لإضعافها للأصول النحوية؛ خوفًا عليها من الانهيار. (1)

ولا شك أن النحاة القدماء قد بذلوا جهودًا عظيمة في تأسيس قواعد النحو العربي من مظانتها الرئيسية من أفواه العرب، وقعدوا تلك القواعد على الفصيح والآشتر في الاستعمال؛ فنجد مثلا نحاة البصرة كانوا حريصين على لا يعتمدون على لغات سكان الحواضر ولا الأقل فضاحة؛ مما جعلهم أكثر تعصبا لقياسهم وأصولهم، لذلك نجدهم قد حملوا الناس على موافقة قياسهم وعدم الخروج عن أصولهم في شيء، وهذا التصرج جعلهم يعترضون على كثير من الشعراء والخطباء ممن يحتاج بكلامهم على اللغة العربية؛ من ذلك اعتراض عبد الله بن أبي إسحاق الحضرفي على الفرزدق، قوله:

ولكن عبد الله مولى مولى مولى،
فلكن عبد الله مولى هجوته.

فقال له ابن أبي إسحاق: وقد لحنته أيضا في قوله (مولى موليا)،
وكان ينبغي أن تقول: (مولى موال)، ومنه أيضا، قول الفرزدق:
وعضد زمانيا ابن مروان لم يدع
من المال إلا مستحبا أومُجِّل.

(1) د. عبد الفتاح الحموز: التأويل النحوي في القرآن الكريم، ص. 30.
فقدَ عَلِمَ أَنَّهُ إِلَى ما يُسهَبُ وَيَنُوَّعُ، عَلِيمًا أَن نَقُولُ وَعَلَيْنَا نَتَأْوُلُوا، وَلَا تُنَاَوِلُوا (1). وَقَدْ تَكَلَّمَ الْعَلَمَاءُ فِي ذلِكَ وَأَطَلَّوا وَأَتَوَى بَعْدًا تَخْرِيجاتَهُ لِهذَا الْبِيْتِ، مِنْهَا أَحْدَهَا: أَنَّهُ: (مُجَلِّفُ) مِبْدِأَ حَذْفٍ خَيْرٍ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ: أَوْ مُجَلِّفُ كَذَلِكَ، وَثَانِيَهَا: أَنَّ (مُجَلِّف) فَعَلَّ فِي حَذْفٍ مَحْذُوفٍ، دَلَّ عَلَى سَابِقِ الْكَلَامِ.

وَتَشْدَدُّ اِبْنُ أَبِي إِسْحَاقٍ وَغَيْرَهُ مِنَ النَّحَاءِ فِي الْقِيَاضِ أَدَّى بِهِمْ إِلَى مُخَالَفَةٍ كَثِيرٍ مِنَ الْقَرَاءَةِ; مِثَالُ ذلِكَ نَصْبُهُ (السَّارِقَةَ)، وَ(السَّارِقَةَ)، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: "وَالسَّارِقَةُ، وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعْهَا أَيْدِيهِما" (2)، وَجُمُهُورُ الْقَرَاءَ عَلَى الرَّفْعِ (3).

وَيَأخَذُ النَّحَويَ الْمَنْحَىٰ نَفْسَهُ مِنَ التَّشْدِيدِ، فَمِنَ الْقِيَاضِ فِي عِدَتِ عَيْسَىٰ بْنِ عُمَرَ، وَأَبِي عُمَروٍ بْنِ الْعَلَاءَ؛ فَعِيسَىٰ بْنِ عُمَرَ كَانَ عَالِمًا وَقَارِئًا وَنَحْوِيًا، وَأَكْثَرُ الْمَسَائِلِ الَّتِي كَانَ فِيهَا مُؤُولًا مَسَائِلٌ (الحَذْفِ)، مِنْ ذلِكَ اِسْتَحْسَانُهُ حَذْفٌ خَيْرٌ إِنَّ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: "إِنَّ الْذِّنِينَ يَلَوَّدُونَ فِي أَيَّانَا لَا يَخْفُونَ عِنْدَنَا إِلَّا أَفْنِم يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مِنْ يَأْتِي أَمْنَا يَوْمُ الْقِيَامَةِ أَعْمَلُوا مَا شَنَّتَهُ إِنَّهُ تَعَلَّمُونَ بِصَيْرٍ إِنَّ الْذِّنِينَ كَفَرُوا بَالذُّكَرُ لَمْ يَجِهُ، وَإِنَّهُ لِكَتَابٍ عَزِيزٍ لَا يَأْتِيَ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدِهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنَ حَكِيمٍ حَمِيدٍ مَا يَقُولُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قَيلَ لِلرَّسُولِ مَنْ قَبْلَهُ" (4)، أَيُّهُ: (إِنَّ الْذِّنِينَ كَفَرُوا.

---
(1) أبو البيرات الأنصاري: نزهة الأدباء في طبقات الأدباء، تح إبراهيم السامرائي، مكتبة الميander، الزرقان الأردن، ط 3985م، ص 272-28
(2) المائدة: 38
(3) ابن خالويه: القرأات الشاذة، المطبعة الرحمانية، مصر، 1924م، ص 273
(4) فصلت: 40-44
الذكر لما جاءهم كفروا به)، وهو قول عمرو بن عبيد، واستحسن عليه عيسى بن عمر.

ومن ذلك قراءة ابن عامر من السبعة: "والذكر اسم ربك وتبتل إليه تبتيلا رب المشرق والمغرب لا إله إلا هو..."(1)، بخفض (رب المشرق)، على البدل (من ربك)، وجاء في (الكشف) أن ابن عباس حملها على القسم، وقرئ مرفوعا على المدح، ومجرورا على البدل من (ربك)(2)

ومن ذلك أيضا قراءة حمزة بن حبيب بجر (الارحام)، في قوله تعالى:

"واتقوا الله الذي تساعلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا"(3). نجد أكثر النحويين قد ضعف هذه القراءة؛ لأنها خالفة قياسهم القائل: لا يجوز في القياس عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض إلا بعد إعادة الخافض، وقد رد هذه القراءة أبو العباس المبرد، وقال: لا تحل القراءة بها.(4)

من هنا نلاحظ تعصب بعض النحويين لقياسهم وأصولهم وإن كانت القراءة سبعة متوازنة عن النبي صلى الله عليه وسلم; وهذه من سلبيات ظاهرة التأويل؛ فقد ضيقت دائرة القواعد النحوية، وكان من الممكن أن تتسع لتشمل كثير من لغات العرب التي لم تحتويها أصول النحويين وقوالبهم.

(1) عبد الفتاح الحموز: التأويل النحوي في القرآن الكريم، ص 52
(2) المزمول: 98
(3) عبد الفتاح الحموز: التأويل النحوي في القرآن الكريم، ص 64
(4) النساء: 1
(5) ابن يعيش: شرح المفصل، دار الكتب العلمية بيروت، ط 1، 2002 م، ج 2، ص 78.
المبحث الثالث:
دور القراءات القرآنية في تأسيس قواعد نحوية جديدة
وأثر التأويل النحوي عليها

سأتناول في هذا المبحث آراء الكوفيين، وآراء البصريين، وبعض آراء النحاة وتأويلاتهم، بعد سبيوبيه، وسأختار مسائل دار حولها التأويل، نأخذ أمثلتها من القراءات القرآنية.

المطلب الأول: الكوفيون والتأويل:
والقياس الذي اعتمد عليه النحاة في تفعيد القواعد النحوية والصرفية، كان مبنياً على الأشهر من لغات العرب، ولم يستوعب كل تلك اللغات وأهم كثيرة من اللهجات العربية الفصيحة، وعليه ضاقت قاعدة الدروس النحوية، وكان بإمكانهم توسيع تلك القاعدة، لتحتي معاني جديدة ولا تفسد المعنى، وهناك عدد كبير من القواعد الضيقة التي يمكن أن تتسع لتشمل كثيراً من القراءات والتي تُعتبر حكماً على اللغة ومرجعاً قوياً لا يمكن تجاوزه.

الكوفيون لا يلجأون إلى التأويل إلا إذا اضطروا إليه، قال د. مهدي المخزومي: "لا ينح الکوفيون على التأويل إلا إذا اضطروا إليه، وراح البصريون يتأولون فخرَّ بوجه على حذف الاسم. (1)

(1) د. مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط. 3، 1958 م، الناشر: مصطفى الباجي الحلبي وشركاؤه ص 287.
문제와 وقوع الحال معرفة:

وهي مسألة جائزة عند الكوفييين بدليل قوله تعالى: "يقولون لنن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل"(1)، فأولها البصريون على زيادة الآلف واللام(2).

وعلى ما سبق، يمكن توسيع القاعدة النحوية؛ بأن يجوز وقوع الحال معرفة، ولكنه قليل.

مسألة عطف الظاهر على الضمير المتصل المجرور:

وهي مسألة أجازها الكوفييون من غير تأويل استنادا على قراءة حمزة بن حبيب الزيات (وهي قراءة سبعية)، في قوله تعالى: "واتقوا الله الذي تساعلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا"(3) بحر (الأرحام) عطفا على الضمير المخفوض(4)، فيمكن توسيع القاعدة النحوية لتصير: يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل المجرور.

مسألة إنضافة الشيء إلى نفسه:

ذهب البصريون وجمهور النحاة إلى أن الاسم لا يضافة لمراقبه أو نعته أو منعوته؛ لأن الغرض من الإضافة التعريف أو التخصيص، والشيء لا يعرفي بنفسه ولا يتخصص به، فأولئك ما جاء منه في التنزيل، أما الكوفييون، فأجازوا قياسا على ظاهر النص القرآني، إذا اختالف اللفظان،

(1) المتنافون:
(2) د. عبد الفتاح الحمو: التأويل النحوي في القرآن الكريم، ص 59.
(3) النساء: 1
(4) ابن يعيش: شرح المفصل في النحو، ج 3، ص 78.
قال تعالى: "فأتينا به جنات وحَب الحصيد"(1) أي: وَحَب النبَت الحصيد(2) ولللكوفيين أَدلة كثيرة في التنزيل منها: قوله تعالى: "استثمارا في الأرض ومكر السبيل ولا يحق المكرب السبيل إلا بأهله"(3) قوله: (مكر السبيل) من باب إضافة الموصوف إلى صفته، على أن الأصل عندهم: (المكر السبيل)، فحذف الألف واللام، وهو على حذف الموصوف عند البصريين، والزمخشري، أي: (ومكر المكر السبيل)(4)

وعلى ما سبق يمكن توسيع قاعدة الدروس النحوية لتصير: يجوز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان استنادا إلى تلك الأدلة من الكتاب العزيز.

مسألة حذف عائد المبتدأ المنصوب:

وهي مسألة لا تصح عند البصريين إلا في الشعر، فإن (كل) عندهم خبر مبتدأ مقدر، والجملة الفعلية في موضع النعت، على حذف العائد ووافقهم ابن عصفور(5) وقد أجيز الكوفيون حذف العائد المنصوب من جملة الخبر، ومن ذلك قراءة ابن عامر، وعبد الوارث الشاذة: وَكَلَّ وَعَد اللَّه الحسني(1) برفع (كل)، على الابتداء، وخبره الجملة الفعلية (وعَد اللَّه)

(1) قال: 6
(2) خالد بن عبد الله الأزهري: شرح التصريح في النحو، دار الكتب العلمية بيروت، ط، 2000، ج 1، ص 91.
(3) فاطر: 94.
(4) أحمد محمد الخراط: المجتبي من مشكل إعراب القرآن، مجمع الملك فيلم نطبعة المصحف الشريف المدينة المنورة، 1426 هـ، ج 3، ص 1009.
(5) ابن عصفور: المقرب، تج أحمد عبد الصادق، مطبعة العلامة بغداد، ط، 1971م، ص 84.
(6) النساء: 95
الحسنى)، على حذف العائد، أي: وعده الله الحسنى، وقيل: يجوز حذف المنصوب بفعل نام متصغر بقلة وعليه ابن أبي الربع كقراءة ابن عامر: "وكل وعد الله الحسنى"، أي: وعده، وقيل يجوز ذلك بكثرة، وعليه هشام من الكوفيين.1

واستنادًا إلى تلك القراءة، يمكن إضافة قاعدة جديدة تنفق عليها، وهي جواز حذف عائد المبتدأ المنصوب. أما تأويل البصريين ففيه تضيق وتعنت، والعربيين ميدانًا فسيح وتمتاز بالمرحة التي تجعلها ثابتة محفوظة من الضياع.

مسألة ما فيه معنى القول يعمل عمله:

ذهب الكوفيون أن يعمل ما فيه معنى القول علبه، من غير ضرورة إلى تقدير قول آخر، ومن ذلك قراءة ابن عامر، وحمزة من السبعة: "فندتة الملاكمة وهو قائم يصلي في المحراب إن الله يبشرك ببحيى"(2)، بكسر هزة (إن)؛ قوله: (إن الله) قرأ نافع وحمزة وابن عامر، بكسر (إن)، والباقيون بفتحها، فالكسير عند الكوفيين لإجراء النداء إلى الجر، فلكيّسر معه، وعند البصريين على إضمار القول، أي: فندتة فقالت. والفتح على حذف حرف الجر، تقديره: فندتة بأن الله، فلما حذف الخافض، جرى الوجهان المشهوران في محلها.3، ومنه قراءة عيسى بن عمر الشاذة: "فاستجاب".

---

1 جلال الدين السيوطي: همع الهوامش في شرح جمع الجوامع، نح عبد الهميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، ج 1، ص 370.
2 آل عمران: 39.
3 أبو العباس السمين الحلبي: الدار المصون في علوم الكتاب المكتون، د. أحمد محمود الخراط، دار القلم دمشق، ج 3، ص 152.
لهم ربهم إني لا أضع عمل عامل منكم..."(1), بكسر الهمزة. فيكون على
إضمار القول على قول البصريين, أو على الحكاية بقوله: فاستجاب; لأن فيه
معنى القول على طريقة الكوفيين.(2), ومثله كذلك: "ولقد أرسلنا نوحًا إلى
قومه إني لكم نذير مبين"(3), بكسر همزة (إني), أي: قال: (إني لكم نذير
مبين).

ما سبق ينضح لنا إمكانية تأسيس قاعدة نحوية جديدة تشمل الطرفين
الكوفي والبصري; ألا وهي (جوانب كسرة همزة (إن) في كل ما يحمل معنى
القول), وبذلك تتسع القاعدة نحوية وبالتالي نزيد العربية مرونة وقوة.

مسألة الاسم المسبق بأداة شرط مرفوع على الابتداء:

ومن ذلك قوله تعالى: "وإن امرأة خانت من بعلها نشوزأ أو إعراضا
فلا جناح عليهما أن يُصلحا بينهما صلحا"(4), (مرأة) مبتدأ خبره مـا بـعدـه
عند الكوفيين, وهي عند البصريين فاعل ل فعل محدد ف يفسّره الظاهرة
ويمكن أن يكون فاعلاً للفعل نفسه.

ذكر أبو البقاء العبكي: "قوله تعالى: (وإن امرأة)؛ امرأة مرفوع
بفعل محدد, أي: وإن خافت امرأة, واستُغني عنه بـ (خافت) المذكور.

(1) آل عمران: 195
(2) أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط في التفسيـر, تح صدقي محمد جميل, دار الفكر بيروت,
1420 هـ, ج3, ص 476
(3) هود: 205
(4) النساء: 128
(5) أبو البقاء العبكي: التبيين في إعراب القرآن, تح علي محمد البجاوي, عيسى الببائي
الحلبي وشركاؤه, ج1, ص 394
وقال الكوفيون: هو مبتدأ وما بعده الخبر، وهذا عندي خطاً؛ لأن حرف الشرط لا يعني له في الاسم؛ فهو مناقض للفعل، ولذلك جاء الفعل بعد الاسم مجزوماً، في قول عدي:

وِمِئَتِ وَأَعْقَلَ بَيْنَكُمْ يُنبِهُ

ويمكن حمل المسألة على مثل: (زيد قام)، فالفعل (قام)، فاعله (زيد) المتقدم، على مذهب الكوفيين، وهو قول يُغني عن التكلف والتأويل، ومنه قوله تعالى: "إِنَّ أَمْرَ هُوَ الْحَقُّ لَهُ وَلَوْ أَخَذَ فَلَا نَفْسٌ مَّا تَرَكَ".(1)

أي: هلك الأمر.

ومما جاء بعد (إذا) مرفوعاً، قوله تعالى: "فِإِذَا النَّجُومُ طَمْسَتْ وَإِذَا السَّمَاءُ فُرِجَتْ وَإِذَا الجِبَالُ نُسِفَتْ وَإِذَا الرَّسُولُ أَقَتَتْ".(2)

أي: فِإِذَا طَمْسَتِ النَّجُومْ، وَإِذَا فُرِجَتِ السَّمَاءُ، وَإِذَا نُسِفَتِ الجِبَالُ، وَإِذَا أَقَتَتِ الرَّسُولُ.(3)

فيما سبق نلاحظ ظاهرة التأويل فيها نوع من التكلف، فماذا علينا لو قبلنا رأي الكوفيين بأنه يجوز أن يتقدم الفاعل على فعله وتُبعد التكلف الظاهر عن القاعدة النحوية، بل نبدها حتى عن أذهان طلابنا؛ وسأنا الطلاب كثيراً حول أمثلة مثل: (زيد قام) ونحوها، فاجابوا بحكم المعنى: الفاعل (زيد) المتقدم، غير أننا زرعنا في أذهانهم - قسراً - أن هذا لا يجوز بنوع من التكلف والفسفة النحوية البعيدة عن واقع ومعنى الجملة. فيمكن أن تتسع القاعدة النحوية، بل وتصحح على أنه يجوز أن يتقدم الفاعل فاعله سواء كان هذا الاسم مسبوقاً بالشرط أو غيره.

(1) المائدة: 107
(2) المرسلات: 98
(3) أبو البقاء العكبري: التبيان في إعراب القرآن، ج1، 295-396
المطلب الثاني: البصريون والتأويل:

أكثر قياس الكوفييين على الشاذ، ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة؛ قال السيوطي: "لابن مالك في النحو طريقة سلكها بين طريقي البصريين والكوفييين، فإن مذهب الكوفييين القياس على الشاذ، ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر...

يقول د. إبراهيم أنيس: كان البصريون من اللغويين أقل منطق وفلسفة لغوية، أو اجتهاد في اللغة، يستنبطون ويؤولون ويخرجون ويعللون ويضعون الحكام على حسب اجتهادهم في بعض الأحيان..."

وعلى ما سبق يمكن القول: إن البصريين لهم مواقف حملوا فيها كثيرا من النصوص القرآنية على غير ظاهرها؛ لأنها خالفت أصولهم؛ فجعلوا من القرآن ميدانا لتأويلاتهم المتكئة في كثير من الأحيان، ولناخذ بعضا من تلك المسائل.

مسألة ما بعد (إلا) لا يعمل فيما قبلها:

(1) السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، دار المعارف حلب، ص 86

(2) إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ط، 1975م، مكتبة الإنجليزية المصرية، ص 24
المطلب الثالث: التأويلات النحوية بعد سيبويه:

ازدهرت حركة التأويل بعد سيبويه؛ بسبب كثرة الخلافات النحوية، ثم ظهور مؤلفات الاحتجاج للقراءات القرآنية، السريعة، والشاذة، ومنهن:

(الحجة في علل القراءات السبع، لأبي على الفارسي)، و(المحترس في تبين
وجه شواذ القراءات لابن جني)

ومما زاد حركة التأويل توسعاً قوة الخلافات الدينية، فطائفة (المعتزلة)
مثلاً، يلجئون إلى تأويل كل ما يُخالف معتقداتهم؛ كتأويلهم: (الرحمن على
العرش استوى) (1) بـ (استو،) في مخالفته واضحة للبـ اللغة والدلائل
النحوية، واللغوية.

 موقف المبرد من حركة التأويل:

أبو العباس المبرد أخذ عن سيبويه، وتبعت شيخه في كثير من المواضع
التي حمل فيها بعض النصوص القرآنية على غير ظاهرها، من هذه المسائل
ما يأتي:

مسألة إضمار (أن) بعد الفاء، والواو، وأو، وحتى، واللام:

يقول المبرد: "واعلم أن هنأ حروفنا تنتصب بعدها الأفعال، وليس
الناسبة؛ وإنما (أن) بعدها مضمرة، فالفعل منتصب بـ (أن)، وهذه الحروف
عوض منها، ودالة عليها. فمن هذه الحروف: الفاء، والواو، وأو، وحتى،
واللام المكسورة. (2)"

(1) طه: 5
(2) المبرد محمد بن يزيد: المقتضب، تج محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت، ج،
ص 6-7
فالمبرد وجمهور البصريين على أنّ هذه الحروف تنصب المضارع بـ (أنّ) مضمرة، على التأويل، أما الكوفيون فيرون أنها تنصب بدون إضمار (آن)؛ وهم في ذلك على الأصل، وهو الظاهرة. مثال لذلك حرف اللام في قوله تعالى: وَإِذَا خَلَتْ بَعْضٌ مِّنْهُمْ إِلَى بَعْضٍ قَالَوُا: أَلَيْنَا مَعَ بُعُودٍ (1) فاِبْنُ كِيْسَانَ وَالسِّبَارِيَّيْنَ يَرِيَانَ أَنَّهُ يَجَوزُ إضمار (كي)، أو إضمار (آن) بعد اللام، بخلاف جمهور البصريين الذين يرون أنّ (آن) هي أمّ الباب، والكوفيون يرون أن اللام ناصبة المضارع بنفسها. (2)

وييرى ثعلب أن اللام تنصب بنفسها؛ لقيامها مقام (آن) (3)

مسألة الحمل على المعنى:

مثال لذلك قوله تعالى: "ألقوا في جهم كل كفار عني" (4)، محمول على المعنى، أي: ألق ألق، والخطاب عند أبي إسحاق الزجاج للملكيين الساق والشهداء (5)، ويجوز أن يكون خطابا للواحد، على وجهين، أحدهما للمبرد، وهو أن تثنية الفاعل نزلت منزلة تثنية الفعل لاتحدهما كأنه قوله: ألق ألق للتأكيد.

---

(1) البقرة: 76
(2) جلال الدين السيوطي: هدي الهواج في شرح جمع الجوامع، تُج عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية مصر، ج2، ص404
(3) روض الباقر الصغير: التبيان في إعراب القرآن، تُج علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحليبي ج1، ص80
(4) ق 24: 4
(5) الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج4، ص386
ورد المبرد قراءة ابن عامر وحمزة السبئية (١): "إنّ كلاً لمَّا ليُوفينهم ربك أعمالهم" (٢)، بتشديد (وإنّ)، (و(لمًا)، وكذلك قراءة حمزة ممن السبئية:
وأتقوا الله الذي تساعلون به والأرحام (٣)

موقف ابن جني من حركة التأويل النحوي:
انتصر ابن جني لتأويلات البصريين في كثير من المسائل النحوية، وله مواقفة أخرى خالف فيها غيره، ومن المسائل التي ذهب فيها مذهب التأويل:

مسألة اللام الداخلية على جواب (لو) لام جواب قسم مقدر:
يرى ابن جني أن اللام في قوله تعالى: "ولو أنزلنا ملكاً لقضي الأمر ثم لا ينظرون" (٤) لام جواب قسم مقدر؛ وهو نوع من التأويل البعيد؛ لأنّ (لـو) تقتضي جواباً، وللام القسم تقتضي جملة قسم (٥)

مسألة الحمل على العوامل المعنوية:
ومثاله قوله تعالى: "ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عليهم" (٦)، حيث منع ابن جني تقديم خبر (ليس) عليها، وما جاء ظاهره كذلك، فهو يُؤْوِله؛ فذكر أن الآية تحتمل وجهين: أحدهما: أنّ (يوم) ظرف، وعليه فيجوز أن يُقَدَم الظرف الممول لخبر (ليس)، ولا يدل على جواز تقديم خبرها، والثاني: أنّ

(١) انظر: عبد الفتاح أحمد الحموزي: التأويل النحوي في القرآن الكريم، ص ٥٩٦
(٢) هود: ١١١
(٣) النساء: ١
(٤) الأفام: ٨
(٥) جمال الدين بن هشام: مغني البيت عن كتب الأعالي، ج١، ص ٣١
(٦) هود: ٨
(يوم) منصوب بمعنى ( Alma)؛ لأن معناه التنبيه، وهذا تكلف ظاهر، وتأويل

بعيد.

وذكر محي الدين دويش (1)؛ "لا يجوز ان يتقدم خبرها عليها عند
جمهور النحاة، وأجازه بعضهم من قدماء البصريين، والقراء وابن برهان،
wالزمخشري من المتأخرين بقوله تعالى: " آلا يوم يأتيهم ليس مصروفا

عنهم "

ويضعف ابن جني القراءة التي لا تتفق مع الأصل النحوي؛ ومن ذلك
قراءة عبد الله بن موسى الشاذة: "تبارك الذي إن شاء جعل لك خيرا من ذلك
جنات تجري من تحتها الأنهار وجعل لك قصورا" (2)، بنصب (ويجعل) في
جواب الشرط، وهي قراءة ضعيفة عنده. وجمهور النحويين نصوا على

جواز النصب بعد تمام الشرط والجزاء (3).

(1) محي الدين دويش: إعراب القرآن وبيانه، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص سوريا،
ط. 4414 هـ، ج. 4، 319
(2) القرآن: 4
(3) السبطي: هم الهوامع، ج. 4، ص. 372
الخاتمة

موضوع الدراسة موضوع عميق، كثر فيه الجدل عند القدماء والمحدثين؛ لصلته بتوجيه الأحكام، وتأسیس القواعد النحویة، وفيما يلي أهم النتایج التي توصلت إليها الدراسة:

- ضبط ظاهرة التأويل النحوی وعدم إطلاق الغناء لها حتى لا تذهب ببعض الكلام العربي.

- لم تستوعب قواعد النحویة القدماء كثيرا من لغات العرب.

- يمكن تأسيس قواعد نحویة جديدة معتبرة على قراءات أصولیة أو أبیات شعریة مویقة.

- توسیع قاعدة الدروس نحویة من خلال توجيه البحث نحو قراءات أصولیة احتدمن حولها الخلاف، أو تم إبعادها عند القدماء.

- إبعاد كل قاعدة نحویة صدرت عن تعصب دینی لا تعتمد على برهان معقول؛ كم هو الحال عند (المعتزلة).

- اتباع منهج الوسطیة في إصدار وتوجيه الأحكام، بعيدا عن أهواء المذاهب الدينیة.

وعلى يوصی الباحث بالآتی:

- توجیه الدراسة نحویة نحو القراءات القرآنيّة وبناء قواعد نحویة عليها.

- توجیه البحث نحوی إلى دراسة الشعر العربي واستنباط قواعد جدیدة.

- ضرورة تبني المجامع العربية مسألة إعادة النظر في كثير من قواعد النحو.
المصادر والمراجع

القرآن الكريم
1- إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ط، 1975م، مكتبة الإنجليزية المصرية
2- ابن جني: الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط، ج، ص361
3- ابن حجر العسقلاني: فتح الباري شرح صحيح البخاري، محب الدين الخطيب، دار الريان للكتب، القاهرة
4- ابن عصفور: المقرب، أحمد عبد الستار، مطبعة الغانم، بغداد، ط، 1971م
5- ابن هشام الأنصاري: مغني اللبب، بركات يوسف، دار الأرقام، بيروت، ط، 1999م
6- ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط، 2002م، مادة (أول)، ج، ص2
7- ابن فارس: معجم مقاليس اللغة، عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، ط، 1979م
8- ابن السراج: اللباب في قواعد اللغة، دار الفكر، دمشق، ط، 1983م
9- ابن الأثير نصر الله محمد ضياء الدين: مثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، محي الدين عبد الحميد، المكتبة المصرية للكتاب، النشر، بيروت، ط، 2002م
10- ابن تيمية: الإكليل في المتشابه والتأويل، القاهرة، 1941م
حلوة كلية اللغة العربية بجرزا

11- ابن تيمية: مجموع الفتاوى، تحت عبد الرحمن محمد قاسم، مجمع الملك فهد المكتبة المنورة، ط. 1، 1995م

12- ابن الجوزي: الإيضاح لقوانين الاصطلاح في الجدل والمناظرة، تحت محمود الدهيم، مكتبة مدبولي القاهرة، ط. 1، 1995م

13- ابن خالويه: القراءات الشاذة، المطبعة الرحمانية، مصر، 1934م

14- ابن عاشور محمد الطاهر: تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، مؤسسة التاريخ العربي بيروت، ط. 1، 1993م

15- ابن قتيبة الدينور: تأويل مشكل القرآن، تحت إبراهيم شمس الددين، دار الكتب العلمية بيروت

16- ابن يعيش: شرح المفصل، دار الكتب العلمية بيروت، ط. 1، 2002م

17- أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط في التفسير، تحت صدقي محمد جميل، دار الفكر بيروت، 1420هـ

18- أبو البقاء العكبري: مسائل خلافية في النحو، تحت محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، ط. 1، 1992م

19- أبو البقاء العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، تحت غازى مختار، دار الفكر دمشق، ط. 1، 1995م

20- أبو البقاء العكبري: التبيان في إعراب القرآن، تحت علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ج. 1، ص. 394

21- أبو البركات الأدبي: نزهة الأدباء في تبقات الأدباء، تحت إبراهيم السامرائي، مكتبة المران، الزرقاء الأردن، ط. 3، 1985م

22- أبو الحسن الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط. 1، 1998م
القراءات القرآنية والتأويل النحوي (رؤية تقدية تحليلية)

العدد الخامسة والعشرون للعام 2021م
الجزء الثامن

23- أبو العباس السمين الحليبي: الدار المصحون في علوم الكتاب المكنون،
تح د. أحمد محمد الخراط، دار القلم دمشق
24- أبو عبيدة معمر بن المثنى: مجاز القرآن، تح محمد فؤاد سماك،
مكتبة الخانجي، القاهرة، 1381هـ
25- أبو عبد الله محمد الرزاي: التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي
بيروت، ط، 1420هـ
26- أبو محمد البغوي: تفسير البغوي، تح عبد الرزاق المهدي، دار إحياء
التراث العربي بيروت، ط، 1420هـ
27- أبو منصور محمد الأزهري: تهذيب اللغة، تح محمد أبو الفضل، ط،
الدار المصرية للتأليف
28- أبو هلال العسكري: الفروق اللغوية، تح محمد إبراهيم سليم، دار العلم
والثقافة القاهرة، ط
29- أحمد عبد الغفار: ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، دار الرشيد، الرياض،
1400هـ
30- أحمد محمد الخراط: المجتبي من مشكل إعراب القرآن، مجمع الملك
فهد لطباعة المصحف الشريف المدينة المنورة، 1421هـ
31- أحمد محمد الدمياطي المشهور بالبناء: إتحاف فضلاء البشر في
القراءات الأربعة عشر، تح أنس مهرا، دار الكتب العلمية لبنان، ط،
32- الأرمني أبو الحسن: رسالة الحدود، تح إبراهيم السامراني، دار الفكر،
عمان، ط
33- الراغب الأصفهاني: المفردات في غريب القرآن، تح صفوان عدنان، دار القلم دمشق، والدار الشامية بيروت، ط 1941.

44- الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي بيروت، ط 1943.

55- الزركشي: البرهان في علوم القرآن، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، ط 1957، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحليبي وشركاؤه.

66- الخليل بن أحمد: العين، تح مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الهلال طنطا، ط 1، مصر.

77- الجوهري إسماعيل بن حماد: ناج اللغة وصحاح العربية، تح أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين، ط 4، 1987.

88- السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، دار المعارف حلب.

99- السيوطي: هموم الهوامش في شرح جمع الجوامع، تح عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية مصر.

00- الكفوي أبو البقاء: الكليات، تح عدنان درويش، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2، 1998.

11- الواحدي أبو الحسن النيسابوري: التفسير البسيط، تح محمد صالح الفوزان وآخرون، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط 1، 2009.

22- الرزاق: الإحكام في أصول الأحكام، تح عبد المحسن عفيفي، المكتب الإسلامي بيروت، ط 1، 2003.

33- الأثباري أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح جودة مبروك، ورضا عبد التواب، مكتبة الكُنْجِي القاهرة، ط 1، 2002.
العدد الخامس والعشروى للعام 2021 م
الجزء الثامن

القراءات القرآنية والتأويل النحوي (رؤية نقدية تحليلية)

44 - المبرد محمد بن يزيد: المقتضب، تحرر محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت

45 - تاج العروس، مادة (نظر)، مجموعة من المحققين، دار الهدية

46 - جلال الدين السيوطي: هم مع الهواجع في شرح جمع الجوامع، تح عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية مصر

47 - جمال الدين ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعيوب، تحرر مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر دمشق، ط 3، 1985 م

48 - حموي سلطان العدوى: القراءات الشاذة دراسة صوتية دلالية، دار الصحاابة للتراث، طنطا، 6 2006 م

49 - حسن عباس: اللغة والنحو بين القديم والحديث، ط 2، دار المعارف، القاهرة

50 - خالد بن عبد الله الأزهري: شرح التصريح في النحو، دار الكتب العلمية بيروت، ط، 2000 م

51 - رضي الدين الاستريبازي: شرح الرضي على الكافية، تحرر يوسف حسن، جامعة بنغازي، ط 2، 1996 م

52 - شمس الدين ابن الجزيري: منجذ المقرين ومرشد الطالبين، دار الكتب العلمية، ط 1، 1999 م

53 - شهاب الدين العقلاني: لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحرر عامر السيد عثمان وعبد الصبور شاهين، القاهرة، 1972 م

54 - عبد الفتاح محمد عبد الغني محمد القاضي: البديع الاهرام في القراءات العشر المتوترة من طريق الشاطبية والدرة، دار الكتاب العربي بيروت
حولية كلية اللغة العربية بجرا بجرجا

55- عبد القادر الجرجاني: دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحر محمد شاكر، مطبعة المدنية القاهرة، 1992م
56- عبد الفتاح أحمد الحموز: التأويل النحوى في القرآن الكريم، مكتبة الرشد، الرياض، 1980م
57- عبد الرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي، القاهرة، 1957م
58- محمد عيد: أصول النحو العربي، عالم الكتب، ط 4، 1410هـ، ص 162
59- محمد عمر سالم بازوم: القراءات وأثرها في التفسير والأحكام (رسالة دكتوراه)، ط 1، دار الهجرة الرياض، 1996م
60- محمد رشيد علي رضا: تفسير المنار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990م
61- محمد محمد سالم محي سن: القراءات وأثرها في علوم العربية، مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة، ط 1، 1984م
62- محمد أبو زهرة: المعجزة الكبرى للقرآن، دار الفكر العربي
63- محي الدين درويش: إعراب القرآن وبياناته، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص سوريا، ط 4، 1415هـ
64- مناهج جامعة المدينة العالمية: أصول النحو 1، الناشر جامعة المدينة العالمية العالمية
65- مجاهد أبو الحجاج: تفسير مجاهد، تحر محمد عبد السلام أبو النيل، دار الفكر الإسلامي الحديثة مصر، ط 1، 1989م
66- مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط 2، 1958م، الناشر: مصطفى الباجي الحليبي وشركاؤه
<table>
<thead>
<tr>
<th>الصفحة</th>
<th>الموضوع</th>
<th>م</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>8287</td>
<td>ملخص</td>
<td>1</td>
</tr>
<tr>
<td>8288</td>
<td>Abstract</td>
<td>2</td>
</tr>
<tr>
<td>8289</td>
<td>مقدمة البحث</td>
<td>3</td>
</tr>
<tr>
<td>8293</td>
<td>المبحث الأول: مفهوم التأويل النحوي ونشأته وأسبابه</td>
<td>4</td>
</tr>
<tr>
<td>8293</td>
<td>المطلب الأول: مفهوم التأويل لغة واصطلاحا</td>
<td>5</td>
</tr>
<tr>
<td>8301</td>
<td>المطلب الثاني: أهمية التأويل</td>
<td>6</td>
</tr>
<tr>
<td>8303</td>
<td>المطلب الثالث: أسباب التأويل</td>
<td>7</td>
</tr>
<tr>
<td>8309</td>
<td>المبحث الثاني: علاقة القراءات بالقرآن وعلاقة القراءات بالنحو</td>
<td>8</td>
</tr>
<tr>
<td>8309</td>
<td>المطلب الأول: تعريف القراءات لغة واصطلاحا</td>
<td>9</td>
</tr>
<tr>
<td>8312</td>
<td>المطلب الثاني: شروط القراءات الصحيحة</td>
<td>10</td>
</tr>
<tr>
<td>8313</td>
<td>المطلب الثالث: علاقة القراءات القرآنية بالقرآن</td>
<td>11</td>
</tr>
<tr>
<td>8316</td>
<td>المطلب الرابع: علاقة القراءات بالنحو العربي</td>
<td>12</td>
</tr>
<tr>
<td>8319</td>
<td>المبحث الثالث: دور القراءات القرآنية في تأسيس قواعد نحوية جديدة وآثار التأويل النحوي عليها</td>
<td>13</td>
</tr>
<tr>
<td>8319</td>
<td>المطلب الأول: الكوفيون والتأويل</td>
<td>14</td>
</tr>
<tr>
<td>8325</td>
<td>المطلب الثاني: البصريون والتأويل</td>
<td>15</td>
</tr>
<tr>
<td>8326</td>
<td>المطلب الثالث: التأويلات النحوية بعد سيبويه</td>
<td>16</td>
</tr>
<tr>
<td>8330</td>
<td>الخاتمة</td>
<td>17</td>
</tr>
<tr>
<td>8331</td>
<td>المصادر والمراجع</td>
<td>18</td>
</tr>
<tr>
<td>8337</td>
<td>فهرس الموضوعات</td>
<td>19</td>
</tr>
</tbody>
</table>